REFUGEE COMMUNITIES MOBILISING IN THE MIDDLE EAST:

REFUGEE-LED ORGANISATIONS IN JORDAN, LEBANON, AND TURKEY

Oroub El Abed, Watfa Najdi, Mustafa Hoshmand, and Farah Al Hamouri

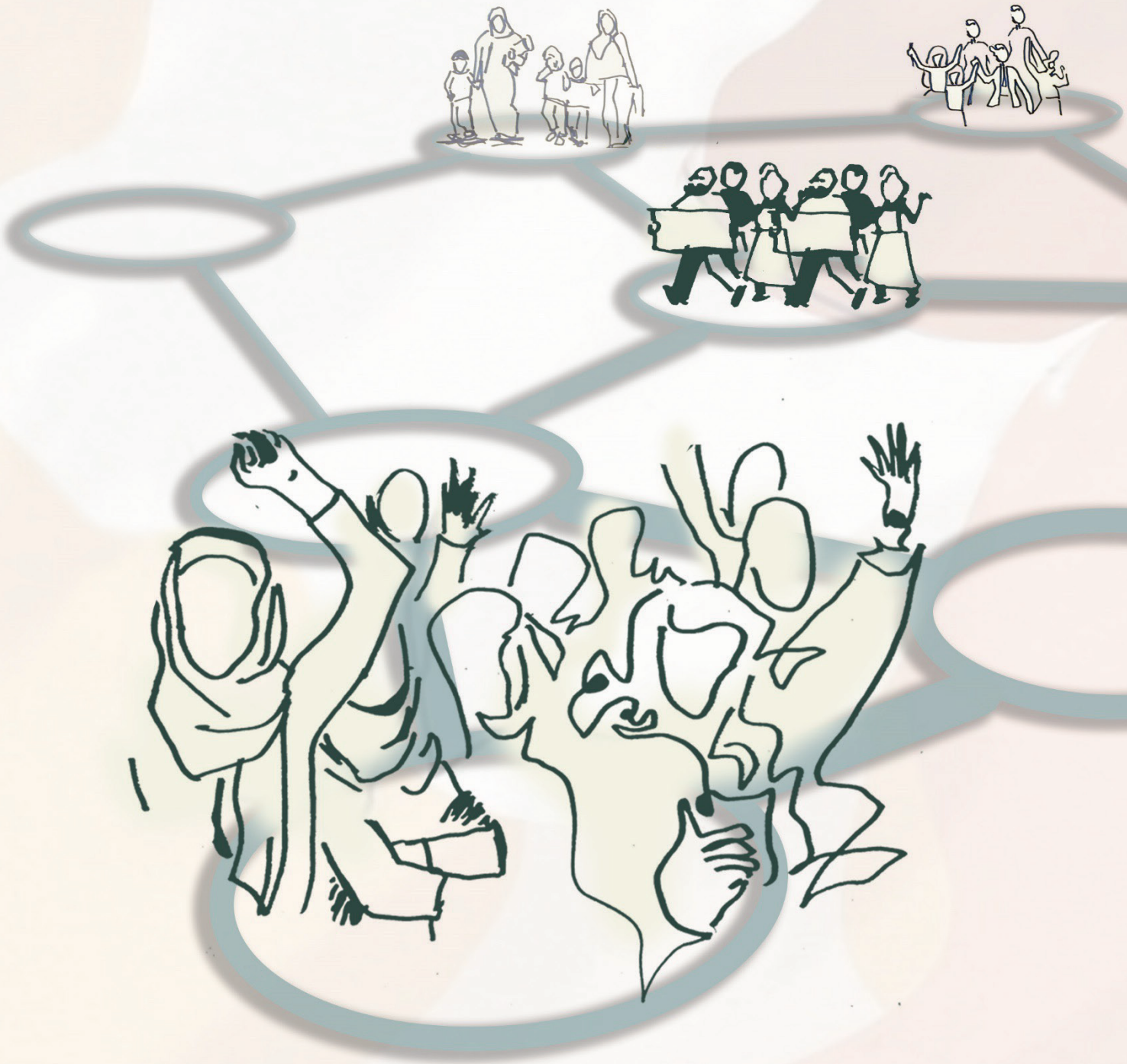

LAU Lebanese American University
CLS Centre for Lebanese Studies
LERRN

EXECUTIVE SUMMARY
January 2023

يعرض هذا الملخص التنفيذي نتائج الجزء المتعلّق بالشرق الأوسط من مشروع "تقييم المنظمات التي يقودها اللاجئون في شرق إفريقيا والشرق الأوسط". صُمّم نموذج الشرق الأوسط ونُفّذ خلال حوار مع الفريق الذي يجري البحث الموازي في شرق إفريقيا، ومقره في مركز الأبحاث بقيادة اللاجئين (RLRH) في نيروبي. ويمكن الاطلاع على نتائج دراسة شرق إفريقيا على الرابط التالي: https://refugeeledresearch.org/. تم تسهيل البحث المتعلق بالشرق الأوسط من خلال التعاون بين شبكة المشاركة المحلية لأبحاث اللجوء (LERRN) ومركز الدراسات اللبنانية (CLS).[1]

شبكة المشاركة المحلية لأبحاث اللجوء هي شراكة بين الباحثين وشركاء المجتمع المدني الملتزمين بتعزيز الحماية والحلول مع اللاجئين ومن أجلهم، وتهدف إلى ضمان إجراء البحوث والسياسات والممارسات المتعلقة باللاجئين من خلال مشاركة أكثر شمولًا وإنصافًا لمن هم أقرب إلى ظاهرة الهجرة القسرية. وتهدف الشبكة أيضًا إلى تحسين أداء النظام الدولي للاجئين وضمان توفير الحماية في الوقت المناسب والحلول القائمة على الحقوق للاجئين من خلال البحث التعاوني والتدريب وتبادل المعرفة. ويقع مقر الأمانة العامة لشبكة المشاركة المحلية لأبحاث اللجوء في جامعة كارلتون في أوتاوا.

مركز الدراسات اللبنانية هو مؤسسة أكاديمية مستقلة تأسست في العام ١٩٨٤ لإجراء أبحاث محايدة ومتوازنة والمساهمة في تنمية لبنان. ينتمي مركز الدراسات اللبنانية إلى الجامعة اللبنانية الأمريكية في بيروت، ومركز الشرق الأوسط في كلية سانت أنتوني، وجامعة أكسفورد، وقسم التاريخ في جامعة كامبريدج. وتتمثل مهمته في إجراء البحوث وتنظيم المؤتمرات التي تتناول القضايا الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط. افتتح مركز الدراسات اللبنانية مكتبًا له في لبنان في العام ٢٠١٢ حيث يتبع حاليًا الجامعة اللبنانية الأمريكية ويقع مقره فيها. تمت إدارة هذا البحث من مكتبه في عمان.

نُفّذ هذا البحث بفضل دعم مؤسسات المجتمع المفتوح (OSF)، ومؤسسة "روبرت بوش شتيفتونغ"، ومركز بحوث التنمية الدولية (IDRC) في كندا، ومؤسسة روكفلر، وصندوق غلوبل هول بيينغ فوند. وتتلقى الشبكة الدعم من منحة شراكة مقدمة من المجلس الكندي لبحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية (SSHRC).

فريق الباحثين

ما يميّز هذا البحث هو أنّه أُعد ونُفّذ على يد فريق بحث يعيش ويعمل على مقربة من ظاهرة الهجرة القسرية في الشرق الأوسط. وقد ضمّ الفريق باحثًا إقليميًا رئيسيًا وباحثين رئيسيين في لبنان والأردن وتركيا وباحثين لاجئين يعملون مع الباحثين الرئيسيين لاستكمال فرق البحث في كل دولة مضيفة. شارك الباحثون اللاجئون منذ مرحلة تصميم البحث على مستوى الدولة وأدّوا أدوارًا حاسمة في وضع خارطة بالمواقع الميدانية وإجراء المقابلات ومناقشة النتائج على المستوى القطري.[2]

تولت عروب العابد دور الباحثة الإقليمية الرئيسية لهذا المشروع. وهي باحثة أولى في مركز الدراسات اللبنانية في الأردن وباحثة مشاركة في الكثير من المشاريع التي تشمل مجتمعات متنوعة (مواطنين ولاجئين) ذات مناهج متعدّدة الجوانب في الشرق الأوسط. أكملت درجة الدكتوراه في الاقتصاد السياسي لدراسات التنمية من كلية الدراسات الشرقية والإفريقية (SOAS). وركزت أبحاثها على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للاجئين والأقليات المستضعفة في الشرق الأوسط. كتبت الكثير من المنشورات حول مواضيع اللاجئين الفلسطينيين من غزة الذين يعيشون في الأردن، والأردنيين من أصل فلسطيني وإمكانية وصولهم إلى الفرص الاقتصادية،

[1] غلاف التقرير من تصميم وطفه النجدي.

[2] استجابةً لتنوع الظروف التي أُجري فيها هذا البحث، تتم الإشارة إلى بعض أعضاء فريق البحث بأسمائهم الأولى فقط.

واللاجئين الشباب والمواطنين في بلاد الشام وفرصهم المحدودة، بالإضافة إلى الحقوق الأساسية التي حصل عليها اللاجئون العراقيون والسوريون في الأردن.

تولت وطفة نجدي دور الباحثة اللبنانية الرئيسية لهذا المشروع، وهي مهندسة معمارية ومخططة مدنية وباحثة. يركز عملها على التقاطع بين الدراسات المدنية والدراسات المتعلّقة باللاجئين. أجرت مشاريع بحثية حول التماسك الاجتماعي والعلاقات المجتمعية بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وساهمت في برامج إيواء اللاجئين وحقوق الإسكان والأرض والممتلكات (HLP)، فضلاً عن ريادة الأعمال للاجئين وسبل العيش الرقمية. نشرت وشاركت في تأليف الكثير من المقالات حول هذه المواضيع. وهي منّسقة المشاريع في برنامج الأبحاث والسياسات المتعلقة باللاجئين في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت.

ضمّ فريق البحث الخاص باللاجئين في لبنان: خلود، لاجئة فلسطينية يركز عملها على تسليط الضوء على معاناة اللاجئين والمجتمعات المهمشة، لا سيّما النساء والأشخاص ذوي الإعاقة في مخيم برج البراجنة؛ علاء، لاجئًا فلسطينيًا يعيش في مخيم البداوي شمال لبنان، ويعمل في القطاع الإنساني وشارك مؤخرًا في تأسيس مبادرة يقودها اللاجئون تهدف إلى تقديم مشاريع خدمة مجتمعية لسكان المخيم؛ أمين، لاجئًا سوريًا يعيش في البقاع ويعمل في مبادرة يقودها اللاجئون؛ وساجدة، لاجئة سورية تعيش في طرابلس.

تولى مصطفى هوشمند، من أصل أفغاني، دور الباحث الرئيسي في تركيا لهذا المشروع. وهو حاصل على ماجستير في الاقتصاد الكمي من جامعة جلاسكو. ساعدت تجربته التي عاشها كلاجئ في إيران في أبحاثه وممارسته لدعم مجتمعات اللاجئين. بدأت تجربته في العمل مع اللاجئين في العام ٢٠١٦ حين بدأ في التطوع مع منظمة غير حكومية محلية، للعمل على رفاهية اللاجئين وتمكينهم في اسطنبول. كما شغل منصب مدير المشروع في المنظمة غير الحكومية نفسها التي قدمت الأحداث التعليمية والاجتماعية للقصر الأفغان والإيرانيين والسوريين غير المصحوبين بذويهم. علاوة على ذلك، قدم هوشمند خدمات الترجمة التطوعية من وإلى التركية والدارية والعربية والإنجليزية في الكثير من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في تركيا.

ضم فريق البحث الخاص باللاجئين في تركيا عماد، لاجئًا سوريًا يعيش في تركيا منذ العام ٢٠١٦ وهو حاصل على درجة البكالوريوس في تكنولوجيا المعلومات؛ ومحمد، لاجئًا سوريًا، يعيش في تركيا منذ العام ٢٠١٥ وهو حاصل على درجة الماجستير في دراسات الحضارة؛ وياسمين، لاجئة سورية، تعيش في تركيا منذ العام ٢٠١٧، وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في الاتصالات والعلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ ومحمد، لاجئًا سوريًا، يعيش في تركيا منذ العام ٢٠١٦، وهو حاصل على شهادة الثانوية العامة.

انضمت فرح الحموري إلى الفريق بصفتها الباحثة الأردنية الرئيسية للمراحل النهائية من المشروع، لتحلّ محل أسامة العكور الذي شغل منصب الباحث الأردني الرئيسي لمراحل البحث المكتبي ووضع مخطّط لهذا المشروع، والذي أجرى جزءًا كبيرًا من المقابلات وجهًا لوجه. فرح حاصلة على درجة الماجستير في العمل الاجتماعي مع التركيز على اللاجئين والهجرة. شاركت في تدريب الطلاب مع التركيز على مهارات التيسير، وخدمات خط المساعدة، الحاجات العلاقاتية. وتتمتّع أيضًا بأكثر من ثماني سنوات من الخبرة في العمل مع مجموعة من المشاريع البحثية حول اللاجئين في الأردن.

ضم فريق البحث الخاص باللاجئين في الأردن: مبارك الذي يعمل مع الجالية السودانية في شرق عمان، ويدير منظمة يقودها اللاجئون لتدريس اللغة الإنجليزية وكان متطوعًا نشطًا في «سويًا» (Sawyan)؛ وسارة، لاجئة سورية في عمان؛ وفيصل، لاجئًا فلسطينيًا من غزة، وأديب وإبراهيم، لاجئيْن سوريين يدرسان حاليًا للحصول على درجة الماجستير في العمل الاجتماعي.

المقدمة

منذ العام ٢٠١٦، التزم المجتمع الإنساني الدولي بنقل التمويل وسلطة صنع القرار إلى الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، وهو ما يُعرف باسم المساعدات بجهود محلية. في القمة العالمية للعمل الإنساني للعام ٢٠١٦، جرى التأكيد على أهمية دعم "الأشخاص المتضررين من الأزمة" كأول المستجيبين. علاوة على ذلك، في الصفقة الكبرى، عُرضت فكرة تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية، إلى جانب الوصول إلى التمويل والمعلومات، على أنها تنطوي على إمكانية تعزيز فعالية الاستجابة الإنسانية بسبب معرفة السياق المحلي والثقافة المتعارف عيها بين المستجيبين المحليين والوطنيين. وعلى غرار ذلك، ركز الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين لعام ٢٠١٨ على تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم والاعتراف بقيمة مشاركة اللاجئين في صنع القرار.

في ضوء هذه التطورات، والاهتمام المتزايد بالاستجابات التي يقودها اللاجئون منذ الأيام الأولى للإغلاق الناجم عن جائحة كورونا، درس هذا المشروع الاستجابات التي يقودها اللاجئون في الأردن ولبنان وتركيا والدور المحتمل الذي تمكنوا من القيام به في ضوء سياسات الدول المضيفة. وتركز بحثنا على أربعة أسئلة:

١. ما هي طبيعة الاستجابات التي يقودها اللاجئون ونطاقها في سياقات متنوعة في الأردن ولبنان وتركيا؟
٢. كيف تدرك مختلف الجهات الفاعلة تأثير الاستجابات التي يقودها اللاجئون، لا سيّما في ضوء التدخلات الأخرى للاستجابة الإنسانية؟
٣. ما هي الفرص المتاحة والقيود المفروضة، بما في ذلك السياسات المحلية والوطنية والدولية، التي تشكل عمل الاستجابات التي يقودها اللاجئون، بشكل عام، والمنظمات التي يقودها اللاجئون بشكل خاص؟
٤. ما هي بعض أفضل الممارسات المستمدة من المنظمات التي يقودها اللاجئون والآليات لتقليل الحواجز التي تواجهها المنظمات التي يقودها اللاجئون من أجل تعزيز تأثيرها؟

للإجابة على هذه الأسئلة، وضعنا السياق العام لفهم الطرق التي يتحرك من خلالها اللاجئون داخل النظم البيئية المحلية والوطنية والإقليمية والدولية من أجل فهم الدور الذي يضطلع به هؤلاء ضمن هذه الهياكل. ولقد سعينا لتحليل تحرك اللاجئون كمجموعات ضمن المعطيات السياساتية المختلفة بالشرق الأوسط لفهم الهياكل الممكنة التي تمكنوا من إنشائها لأنفسهم، فضلاً عن الأثر الذي يولدونه ضمن مجتمعاتهم المحلية.

على مر ١٨ شهرًا من البحث المكتبي والمسح الجغرافي والبحث الميداني والمقابلات ومجموعات التركيز والتحليل المقارن، حدّدنا أنماطًا وأنواعًا مختلفة من الاستجابات التي يقودها اللاجئون، بما في ذلك عدد محدود من المنظمات المسجلة التي يقودها اللاجئون، جنبًا إلى جنب مع نطاق أوسع بكثير وعدد أكبر من المنظمات الأصغر حجمًا وغير الرسمية التي يقودها اللاجئون. وبالنظر إلى السياسات التقييدية للبلدان المضيفة ومتطلبات المانحين، فإنّ معظم المنظمات التي يقودها اللاجئون غير مسجل، لا سيّما في الأردن ولبنان، ولم تتمكن من تأمين التمويل الخارجي، وتتمتّع برؤية محدودة للغاية خارج المجتمعات التي تخدمها.

نسعى من خلال هذا العمل إلى إبراز الدور المهم للدعم الإنساني المحلي الذي يقوده اللاجئون، بمعزلٍ عن حجم منظماتهم وحالة تسجيلها. وتسلط نتائج هذا البحث الضوء على الإمكانات التي تتمتع بها مجتمعات اللاجئين، وقدرتها على تقييم الخيارات واتخاذ القرارات. ويركز العمل على دور قدرات اللاجئين على اتخاذ الإجراءات، وإن كانت بيئات سياسية مقيدة للغاية. وتوفر هذه النتائج أدلة مهمة لواضعي السياسات والممولين والممارسين لتوجيه مشاركتهم مع أنواع مختلفة من المنظمات التي يقودها اللاجئون في المنطقة، مع مراعاة الهياكل والاستراتيجيات المتنوعة ومستويات الإجراءات الشكلية التي تفترضها الاستجابات التي يقودها اللاجئون.

المنهجية

ركزنا على ثلاثة بلدان استقبلت أكبر تدفق للاجئين السوريين منذ العام ٢٠١١: الأردن ولبنان وتركيا، وذلك من أجل دراسة ديناميكيات المنظمات التي يقودها اللاجئون في الشرق الأوسط.

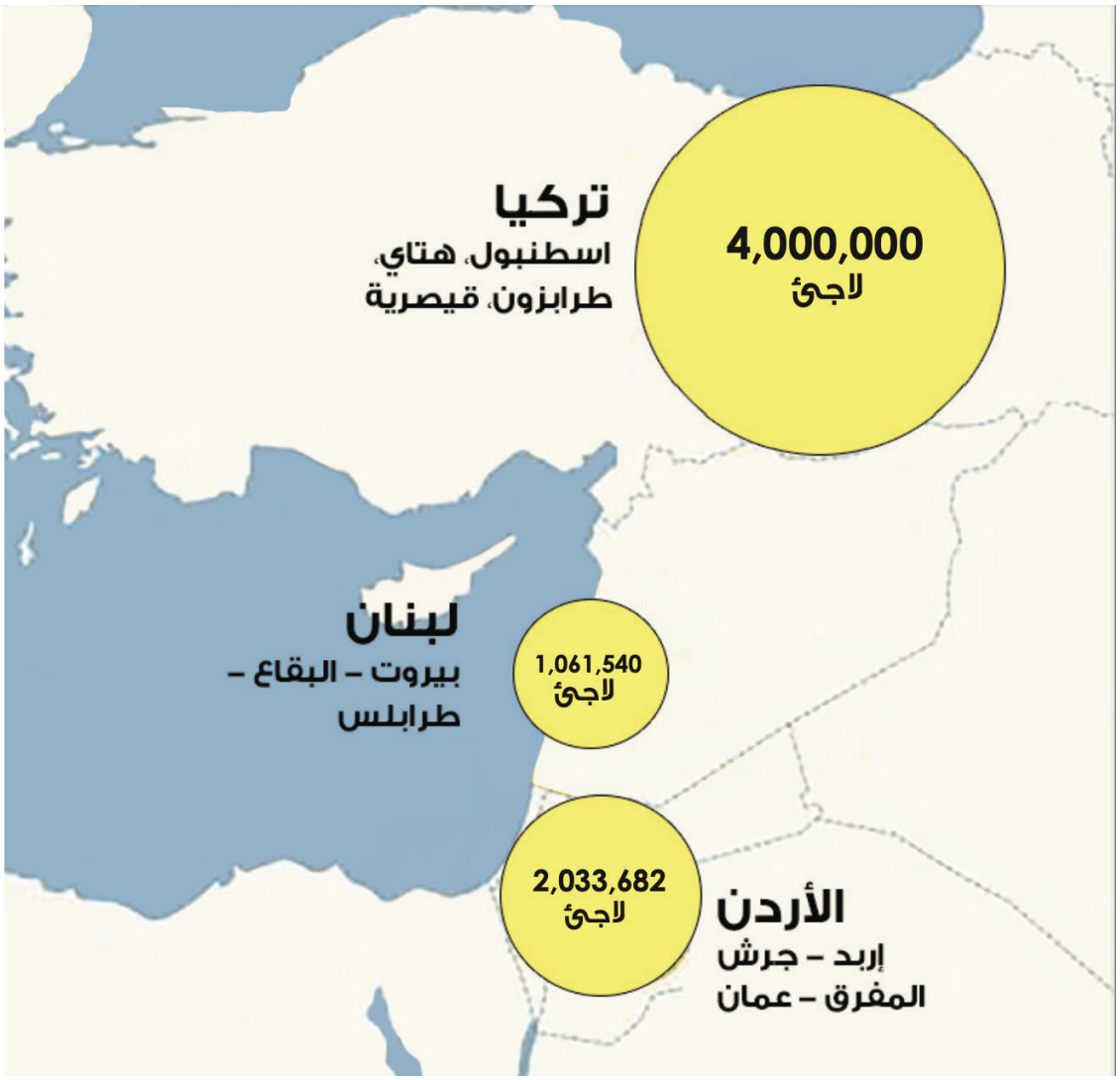

تم اختيار فريق مؤلف من ثلاثة باحثين رئيسيين في الأردن ولبنان وتركيا للمشاركة في تصميم البحث والتنسيق مع فريق من الباحثين اللاجئين الذين شاركوا في تطوير منهجية المشروع وخطة عمله، وذلك تحت إشراف الباحث الإقليمي الرئيسي. قاموا معًا بالتعرف على المنظمات الفاعلة والاستجابات التي يقودها اللاجئون بمسحها جغرافيا في كل من السياقات البارزة والأقل وضوحًا في مجموعة مختارة من المدن في البلدان الثلاثة التي شملتها الدراسة.

JORDAN	LEBANON	TURKEY
Amman	Beirut	Istanbul
Jaresh	Bekaa	Hatay
Irbid	Tripoli	Kayseri
Mafraq		Trabzon

في تركيا، شمل ذلك اسطنبول وهاتاي وقيصرية وطرابزون. وفي لبنان، شمل ذلك بيروت والبقاع وطرابلس. أما في الأردن، فشمل ذلك عمان وجرش وإربد والمفرق.

تم اختيار من بين المنظمات المرصودة في الخارطة، سواء أكانت مسجلة أو غير مسجلة، ما متوسطه ٢٥ منظمة يقودها اللاجئون على أساس المتغيرات متعددة الجوانب لإجراء المقابلات وجهًا لوجه مع القادة والموظفين والمتطوعين والمستفيدين. كما أجريت مقابلات مع الكثير من الجهات الفاعلة الخارجية التي تدعم المنظمات التي يقودها اللاجئون في برامجها.

النتائج الرئيسية

تظهر الكثير من النتائج الرئيسية من هذا البحث والتي يمكن أن تفيد السياسات والممارسات والبحوث المستقبلية حول الاستجابات التي يقودها اللاجئون في الشرق الأوسط. وهي تشمل ما يلي:

١. إن ظاهرة الاستجابات التي يقودها اللاجئون في الشرق الأوسط أكثر حضورًا وتتخذ أشكالًا أكثر تنوعًا مما كان متوقعًا من المنظمات التي يقودها اللاجئون من تلك الكبيرة والمسجلة والأكثر بروزًا إلى المنظمات التي يقودها اللاجئون الأصغر والأقل بروزًا وغير المسجلة عادةً. من الضروري أن تعبر المشاركة المستقبلية عن تقديرها لهذا التنوع في الأشكال التي اتخذتها الاستجابات التي يقودها اللاجئون.
٢. تشارك الاستجابات التي يقودها اللاجئون في مجموعة واسعة من الأنشطة أكثر مما كان متوقعًا. بالإضافة إلى الاستجابة للاحتياجات في مجالات الحماية والمساعدة الاجتماعية، ينظم اللاجئون الأنشطة لتقديم الدعم لمجتمعاتهم في مجالات الحفاظ على الثقافة والاحتفال بها كوسيلة لمحاكاة وطنهم في الغربة المفروضة عليهم، إلى جانب توفير مساحة للاجئين للعمل وإثبات القدرات من خلال دعم مجموعة من مبادرات التدريب والمساعدة الذاتية.
٣. تستفيد حاليًا مجموعة فرعية صغيرة فقط من المنظمات التي يقودها اللاجئون من الدعم الخارجي من حيث التمويل والمناصرة. وغالبًا ما يتمتعون بحوكمة إدارية ومالية راسخة تفي بشروط الممولين. يمكن أن يكون الدعم الخارجي للمنظمات التي يقودها اللاجئون مستنيرًا بشكل كامل من خلال تقدير الهياكل المتنوعة التي تتّخذها المنظمات التي يقودها اللاجئون ومجموعة الأنشطة التي تشارك فيها.
٤. تبيّن أن المنظمات التي يقودها اللاجئون لها تأثير إيجابي كبير قابل للقياس وغير قابل للقياس في الاستجابة للاحتياجات المتنوعة لمجتمعاتهم. ومع ذلك، فإن الوصول إلى التمويل الخارجي هو أحد العوامل التي حدّت من تأثير المنظمات القائمة على النتائج. في الواقع، تبيّن أن أحد أهم القيود المفروضة على المنظمات التي يقودها اللاجئون هو سياق السياسة المحلية الذي تعمل فيها. ويجب أن تركز الجهود المستقبلية الرامية إلى دعم تأثير المنظمات التي يقودها اللاجئون وتعزيزها ليس فقط على الدعم المالي للمنظمات التي يقودها اللاجئون، بل أيضًا على فهم بيئات السياسة المحلية التقييدية التي تعمل فيها ومعالجتها.

تعريف المنظمة التي يقودها اللاجئون (RLO)

ساعدت نتائج بحثنا في وضع التعريف التالي للمنظمة التي يقودها اللاجئون ذات الصلة بسياق الشرق الأوسط:

المنظمة التي يقودها اللاجئون هي استجابة منظمة رسمية أو غير رسمية بدأها أو قادها أو أدارها شخص أو أشخاص نازحون قسراً لتزويد المجتمع المحلي بالخدمات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية و/أو خدمات الحماية.

يغطي هذا التعريف نطاقًا واسعًا من المنظمات التي يقودها اللاجئون، بدءًا من المنظمات الشعبية والمنظمات الصغيرة غير المسجلة إلى المنظمات المسجلة وواسعة النطاق والأكثر وضوحًا. ويعكس التعريف أيضًا النتيجة التي توصلنا إليها وهي غالبًا ما تبني هذه الاستجابات على الشبكات الاجتماعية القائمة بين الأشخاص من الدين أو الطائفة أو العرق أو الجنسية أو المهنة نفسها، وتتأثر بمجموعة من السياسات والظروف المحلية والوطنية والدولية.

المنظمات التي يقودها اللاجئون في الشرق الأوسط: حاضرة وفاعلة

تظهر النتائج التي توصلنا إليها كيفية رصد الأشكال المختلفة التي تتخذها المنظمات التي يقودها اللاجئون وفقًا لطبقات عدة من عمل هذه المنظمات عبر المجالات الموضوعية التي تشارك فيها. واستجابةً لبيئات السياسات التي يعمل فيها اللاجئون، أنشأ هؤلاء اللاجئون منظمات بقيادتهم تتخذ أشكالًا مختلفة وتعبّر عن تحرّكاتها بطرق مختلفة. توضح الطبقات التالية الأشكال المختلفة لعمل المنظمات التي يقودها اللاجئون بطرق معينة وفقًا لتوفر التمويل ووضعها القانوني وهياكل تحرّك المجتمعات وإمكانية الوصول إلى الشبكات المحلية والدولية.

حدّدنا أربع طبقات مختلفة على الأقل من عمل المنظمات التي يقودها اللاجئون:

الطبقة الأولى: منظمات عابرة للحدود: تتمثل هذه الطبقة في إمكانية عمل المنظمات التي يقودها اللاجئون عبر الحدود وحشد الشبكات العابرة للحدود مع اللاجئين في مجتمعات الغربة المفروضة والشتات. ويعكس ذلك قدرة اللاجئين على توسيع نطاق خدماتهم، وزيادة حجم المجتمعات التي يمكنهم الوصول إليها، وشبكاتهم القائمة مع الممولين وعلاقاتهم على المستوى الدولي مع اللاجئين في الغربة المفقودة ومع الجهات المانحة الدولية.

الطبقة الثانية: إضفاء الطابع المؤسسي على الحراك المجتمعي: تتمثل هذه الطبقة في مأسسة التحرك المجتمعي اللاجئ وتسجيلها كمنظمة أو شركة ربحية (مؤسسة اجتماعية) أو كجمعية، وهو ما يسهل قدرة المنظمة على جذب التمويل الخارجي ويمكّنها من توسيع نطاق المجتمع الذي تخدمه.

الطبقة الثالثة: تحرك اللاجئين المجتمعي : تتمثل هذه الطبقة في اجتماع أفراد من مجتمع اللاجئين معًا، تحت إشراف قائد أو عدد من القادة الذين يحشدون المجتمع من خلال إقامة شبكات تواصل بهدف الوصول إلى اللاجئين على نطاق أوسع ومن خلال تأمين التمويل والدعم للمجتمع من الجهات الفاعلة المحلية.

الطبقة الرابعة: المبادرة الفردية الخيرية: تتمثل هذه الطبقة في العمل المستمر الذي يقدمه شخص واحد أو مجموعة صغيرة من أفراد المجتمع الذين حددوا حاجة معيّنة وهيأوا أنفسهم لتلبيتها. وغالبًا ما تكون هذه المبادرات موجودة في البلدان المضيفة على هيئة رجال أعمال أو مستثمرين.

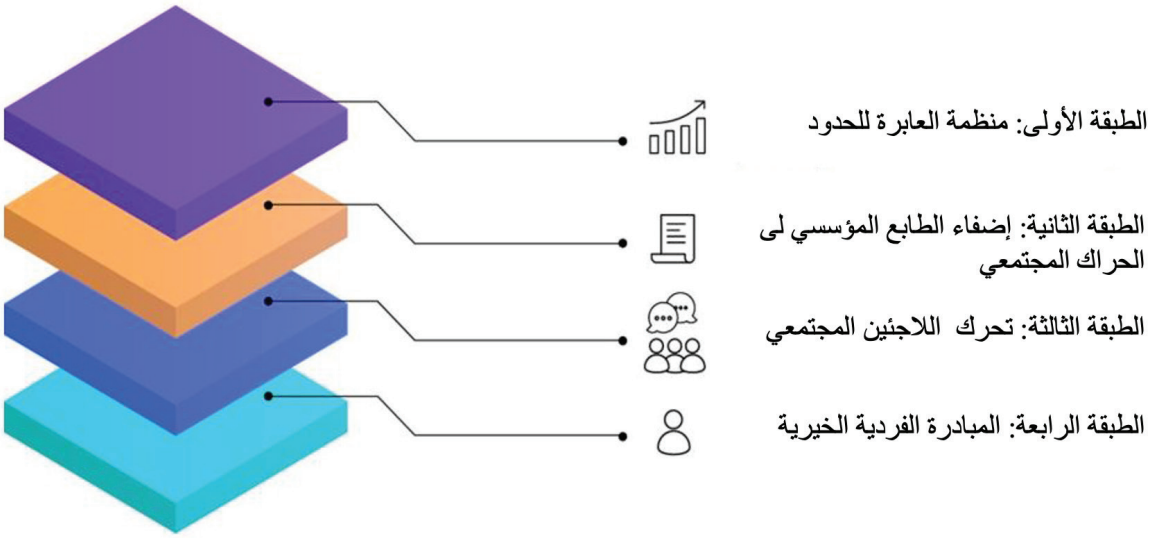

وفقًا لهذا التصنيف، يمكننا أن نصنّف المنظمات التي يقودها اللاجئون والمحددة في تمرين التخطيط في كل من البلدان المشمولة في هذه الدراسة:

البلد	المنظمات عبر الوطنية التي يقودها اللاجئون (الطبقة الأولى)	المنظمات المسجلة التي يقودها اللاجئون (الطبقة الثانية)	المنظمات غير المسجلة التي يقودها اللاجئون (الطبقة الثالثة)	مبادرات أخرى (الطبقة الرابعة)	المجموع
تركيا	6	80	56	3	145
لبنان	12	36	57	5	110
الأردن	5	5	58	13	81
المجموع	23	121	171	21	336

أنماط عمل المنظمات التي يقودها اللاجئون

تبيّن أن عملية إنشاء المنظمات التي يقودها اللاجئون وأنماط عملها مشروطة بعوامل عدة:

- السياسات غير الواضحة أو التقييدية التي يفرضها البلد المضيف من حيث وضع اللاجئين والقدرة على تسجيل المنظمات
- البيئة السياسية السائدة المتعلقة باللاجئين
- مستوى وعي اللاجئين في ما يخص التعامل مع القوانين والسياسات المحلية

أظهرت النتائج تنوعًا كبيرًا في الأشكال التي تتخذها المنظمات التي يقودها اللاجئون، وأشكال المنظمة وحجمها، ووجودها كهيئة رسمية أو غير رسمية، ومسجلة أو غير مسجلة.

برز كذلك اختلاف في حجم عمل المنظمات التي يقودها اللاجئون ونطاقها وفقًا لاحتياجات المجتمع، وتركيز أفراد المجتمع أو تشتتهم (سواء أكانوا مشتتين في مناطق حضرية كبيرة أو مركزين في سياقات شبه حضرية أو ريفية)، بالإضافة إلى قدرة المنظمات التي يقودها اللاجئون على الاتصال بمنظمات المعونة الإنسانية القائمة لتنسيق الخدمات وتأمين التمويل.

تتمثل السمة المميزة التي تخص المنظمات التي يقودها اللاجئون في دور اللاجئين في صنع القرار وقيادة المنظمة. لذلك، يُعدّ الوضع القانوني للاجئين مهمًا بشكل كبير لتحديد قدرتهم على تسجيل منظمتهم، بما يسمح لهم بتأدية دورهم القيادي بشكلٍ فاعل، وبتوسيع نطاق عملهم من خلال تأمين التمويل الخارجي.

يتطلب فهم عمل المنظمات التي يقودها اللاجئون وتأثيرها في الشرق الأوسط فهمًا عميقًا للواقع المتنوع لحوكمة اللاجئين المحلية والوطنية في المنطقة. فقد وُصِفَت إدارة شؤون اللاجئين في المنطقة على أنها «حوكمة عليا» نظرًا إلى أنها تساهم الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية والعابرة للحدود على «صياغة» سياسات كل بلد لتتناسب مع اللاجئين.[٣] وفي الحوكمة العليا، «تمارس الدولة أساليب تقليدية في الحكم من حيث صنع الحكم البيروقراطي» كما تمارس السلطة على اللاجئين.[٤] بالتالي، يحدّد ذلك نطاق التمويل وأجندة المشاريع والتمويل المحتمل والتأثير الذي يخلفه ذلك على المجتمع.

[٣] *Mencütek ZŞ. Refugee Governance, State and Politics in the Middle East. Routledge; 2018, p. 47.*

[٤] المرجع نفسه، ص ٤٨

السياسات في الدول المضيفة

تتّبع الدول الثلاث المشمولة في هذه الدراسة سياسات مختلفة تجاه اللاجئين تستجيب لديناميكيات القوة المتغيرة والعلاقات الدولية والمصالح المتغيرة. يُعدّ العمل الذي تؤديه المنظمات التي يقودها اللاجئون والتأثير الذي تخلفه في المنطقة إلى حد كبير مشروطًا بسياق السياسة الذي تتواجد فيه هذه المنظمات.

في **الأردن**، يُحرم غير الأردنيين من حق تشكيل هيئات المجتمع المدني، وإذا كان أحد أعضائها غير أردني، تحتاج الهيئة إلى موافقة خاصة من رئيس الوزراء يصعب جدًا الحصول عليها.[٥] ويُعتبر اللاجئون في الأردن "طالبي" لجوء لأنّ الأردن ليس من الدول الموقعة على اتفاقية العام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، وبالتالي يُحرمون من حق تنظيم الجمعيات نظرًا إلى كونهم غير أردنيين. وتفسر هذه السياسات إلى حد كبير محدودية عدد المنظمات التي يقودها اللاجئون المسجلة في الأردن نسبةً إلى عدد الاستجابات غير المسجلة وغيرها من الاستجابات التي يقودها اللاجئون.

بينما يصعب تسجيل منظمة يقودها اللاجئون في **لبنان** بالقدر نفسه، تشهد السياسات اللبنانية المتعلقة باللاجئين تغيرات مستمرة. ومع ذلك، في ما يخصّ المنظمات الأجنبية،[٦] تتم عملية التسجيل بموجب مرسوم[٧] خاص صادر عن مجلس الوزراء. وتتّبع عملية تسجيل المنظمات التي يقودها اللاجئون الإجراء نفسه الذي تتّبعه المنظمات غير الحكومية المحلية، أي ذكر اسم المنظمة وعنوانها ومجال عملها وجنسيات أعضائها وتقديم نسختين من النظام الأساسي للمنظمة وأنظمتها. وقد يكون الترخيص المعطى مؤقتًا أو مقيدًا بشروط صارمة تحدّدها الدولة. وتجدر الإشارة إلى أنّ السوريين والفلسطينيين وغيرهم من اللاجئين لا يحق لهم إنشاء منظمات، وبالتالي يضطرون إلى الاعتماد على حلفاء لبنانيين لطلب المساعدة والحماية وربما تمثيل منظمتهم أمام الدولة.

نظرًا إلى أنّ **تركيا** تعامل بعض اللاجئين على أنهم مواطنين، تَمكّن بعض هؤلاء اللاجئين من إنشاء منظمات خاصة بهم وتسجيلها شرط التزامهم بشروط معينة ترعى قطاع المنظمات غير الحكومية وتنظمه. فالقانون التركي لا يميّز بين الأجانب والمواطنين الأتراك في ما يتعلق بتشكيل منظمات غير حكومية في البلد، غير أنّه يفرض مجموعة من الشروط التي يجب الالتزام بها من أجل إنشاء جمعية قانونية أو منظمة غير حكومية في تركيا، مثل وجود ما لا يقل عن سبعة أعضاء مؤسسين، إما أتراك أو أجانب يتمتّعون بوضع قانوني في تركيا، ووجود ميثاق يتضمّن اسم المنظمة وعنوانها، وهدفها، وأنظمتها الأخرى، وأن يكون لهذه المنظمة عنوان.[٨] وبعد الانتهاء من عملية التسجيل، يُطلب من المنظمة افتتاح حساب مصرفي لأنشطتها المالية وتعيين محاسب لمسك الدفاتر وإعداد التقارير.

استجابةً لبيئات السياسة المتنوعة هذه، حدّدنا المنظمات التي يقودها اللاجئون والتي تم تسجيلها بنجاح عن طريق:

- فرد أو مجموعة من اللاجئين المجنّسين
- اللاجئون الذين دخلوا في شراكة مع لاجئين مجنّسين أو مع منظمة محلية
- اللاجئون الذين يحملون جنسيتين
- اللاجئون الذين تم تسوية وضعهم، كما هو الحال بالنسبة إلى الأشخاص الذين يحملون الكملك (وهي الوثيقة المحلية الدائمة) في تركيا.

بشكل عام، تبيّن أنّ اللاجئين يستخدمون شبكاتهم ورأس مالهم الاجتماعي لأسباب مختلفة، بما في ذلك تأمين التمويل وتوسيع نطاق أنشطتهم. وفي بعض الحالات، تتجاوز هذه الشبكات المجتمع المباشر للوصول إلى اللاجئين من خلال التمويل والتسجيل عبر الوطني. يعتمد عدد كبير من المنظمات المحدّدة

[٥] قانون الجمعيات (رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨)، * المادة ٨

[٦] تعتبر الجمعية أجنبية إذا كان مؤسسها أو مديرها غير لبناني، أو إذا كان مقرها خارج لبنان، أو إذا كان أكثر من ربع أعضاء جمعيتها العمومية من الأجانب.

[٧] يخضع لأحكام القرار رقم ٣٦٩ *LR* الصادر في ١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٣٩.

[٨] وزارة الداخلية إدارة علاقات المجتمع المدني، كيفية إنشاء جمعية. متاح باللغة التركية عبر الرابط التالي https://rb.gy/n9pxdm

التي يقودها اللاجئون على مانحين خارجيين وإمكانية الوصول إلى أشكال مختلفة من التمويل الخاص. وتقدر المجتمعات العمل الذي تقدمه هذه المنظمات نظرًا إلى التأثير الإيجابي الذي تخلّفه بفضل البرامج التي تنفذها وقدرتها على إدارة هذه البرامج بما يضمن للمجتمع أقصى درجات النزاهة والمساءلة.

غير أنّ معظم المنظمات التي يقودها اللاجئون في المنطقة غير قادرة على الوصول إلى التمويل الخارجي بسبب الشروط المفروضة أمام الجهات المانحة، لا سيما في ما يتعلق بقدرتها على إدارة ترتيبات التمويل المعقدة، أو بيئة السياسات التي تعمل فيها. وفي كثير من الحالات، تؤدي عدم القدرة على تسجيل هذه المنظمات وبيئة السياسة التقييدية وقدرتها الإدارية المحدودة إلى الحد من قدرتها على الوصول إلى الممولين الدوليين.

المنظمات التي يقودها اللاجئون: أنشطة متنوعة

بمعزلٍ عن حجم النشاط الذي تمارسه المنظمات التي يقودها اللاجئون، تبيّن لنا أنّ جميعها قد أُنشئ لسد الثغرات التي خلفتها الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية على صعيد الحماية والمساعدة والتي أتت نتيجةً لسياسات الدولة المضيفة المتعلّقة بتسهيل الوصول إلى الحقوق والخدمات الأساسية. وقد تبين أيضًا أنّ هذه المنظمات فعالة بفضل الأنشطة التي تمارسها في مجالات الحماية الاجتماعية وتقديم الخدمات، مع توفير مساحة للعمل والجهود الهادفة إلى الحفاظ على ثقافة وطنهم في الغربة أو أعادة خلق وطنهم.

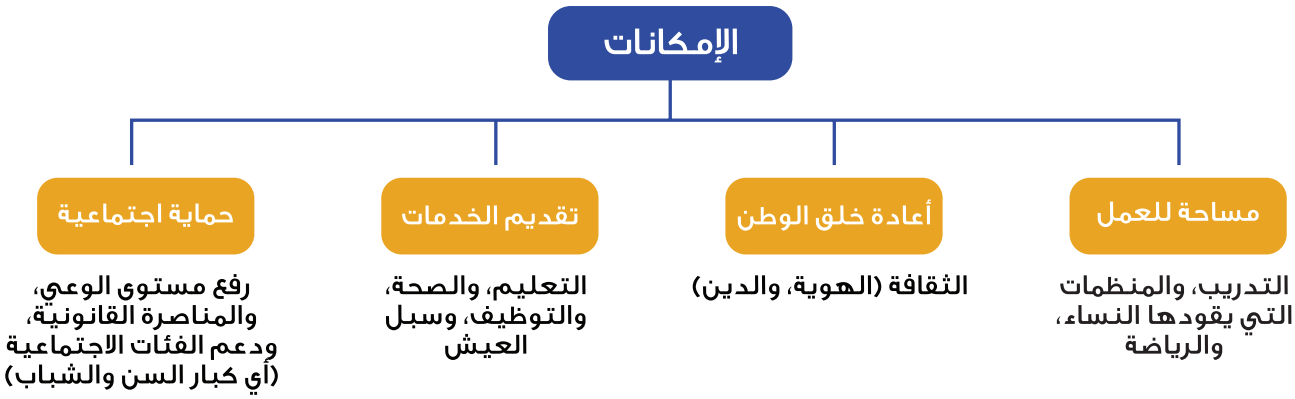

تبيّن أنّ المنظمات التي يقودها اللاجئون لها تأثير إيجابي كبير في مجالات نشاطها عبر جميع مواقع بحثنا البالغ عددها ١١، كما تبيّن أنّ هذا التأثير الكبير الذي تخلفه هذه المنظمات، سواء أكانت صغيرة وغير مسجلة أم كبيرة ومسجلة، يُعزى في المقام الأول إلى قوة العلاقات القائمة بين أعضائها من ناحية، وأعضاء المجتمع المضيف من ناحية أخرى. وأنشأت المنظمات التي يقودها اللاجئون الأكثر نجاحًا علاقات مستدامة مع مسؤولي الدولة المضيفة وأعضاء المنظمات الدولية والجهات المانحة. وقد جرى قياس هذا التأثير الإيجابي من خلال عدد الأشخاص التي تخدمهم هذه المنظمات، والبرامج التي تقدمها، والموظفين الذين تعيّنهم والأهداف المستهدفة التي تحققها.

فضلًا عن ذلك، وعلى الرغم من محدودية عدد المنظمات التي يقودها اللاجئون المرتبطة بالشبكات العابرة للحدود في الشرق الأوسط، كان لهذه المنظمات تأثير أكبر بفضل قدرتها على العمل عبر سياقات متعددة، ووصولها إلى الجهات الفاعلة المؤسسية، وقدرتها على تلقي التمويل الخارجي. وقد تمكنت أيضًا من توضيح مدى فعالية برامجها من حيث الأهداف المرجوة والإنجازات المخطط لها والنتائج المحققة والمستفيدين الذين وصلت إليهم. يقع عمل هذه المنظمات في إطار مؤسسي يستجيب لشروط مموليها واحتياجات المجتمع الذي تخدمه.

وفي الوقت نفسه، تبيّن أن تأثير المنظمات غير المسجلة التي يقودها اللاجئون يقتصر على أفراد المجتمع المباشر الذي تخدمه ويعتمد أكثر على الشبكات الاجتماعية التي أنشأتها بين أعضاء المجتمعات التي تخدمها. وقد صُنّف هذا التأثير غير القابل للقياس على أنه مهم للاجئين نظرًا إلى أنه ساعد في الحفاظ على مجتمع داعم، والذي بدوره سهّل الحماية الاجتماعية وأشكال الدعم الأخرى.

على الرغم من أهمية التعرف على تأثير المنظمات التي يقودها اللاجئون الأكبر والأكثر بروزًا، والمساهمات الكبيرة التي تقدمها للاستجابة لاحتياجات مجتمعها، من الضروري أيضًا عدم التغاضي عن العمل المهم ودور المنظمات التي يقودها اللاجئون الأصغر وغير المسجلة في كثير من الأحيان. وفي حين تبرز الحاجة إلى توفير مساحة أوسع للمنظمات التي يقودها اللاجئون لكي تنمو فيها، من الضروري أيضًا الإشادة بالدور الذي تؤديه مجتمعات اللاجئين على مستويات متعدّدة في ما يتعلق بتقديم الخدمات الإنسانية والحماية، فضلاً عن دعم المجتمع وتمكينه.

التوصيات

التوصيات الموجهة إلى الدول المضيفة:

تساهم المنظمات التي يقودها اللاجئون بشكل أساسي في تلبية الاحتياجات التي لم يحصل عليها اللاجئون والمجتمعات التي يعيشون فيها. غير أنّ تأثيرها محدود بسبب السياسات التقييدية أو الغامضة المتعلقة باللاجئين وتسجيل هذه المنظمات. وفي منطقة عُرفت تاريخيًا في استقبال اللاجئين، تبرز الحاجة إلى وضع مزيد من القوانين والسياسات المتساهلة، بما في ذلك:

- الوصول الموثوق إلى الوضع القانوني للاجئين، بما في ذلك وضع اللاجئين الذي يستوفي المعايير الدولية، وتسوية وضع اللاجئين المقيمين لفترة طويلة، والحصول على الجنسية للاجئين الذين يستوفون المعايير الوطنية؛
- وضع قوانين أكثر تساهلاً للاجئين تسمح لهم بإنشاء منظماتهم الخاصة وخدمة مجتمعاتهم. ودائمًا ما يسعى اللاجئون إلى التحرك بشكل خفي وغير خفي. يوصى من الدول المضيفة أن تقدر فعالية اللاجئين وأن تجعل عملية التسجيل منهجية ومباشرة من خلال إبلاغهم بشكل واضح بالخطوات المطلوبة لتسجيل المنظمات التي يقودها اللاجئون وفقًا لإطار عمل الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني ووفقًا للشروط الخاصة بتلقي التمويل؛
- وضع سياسة محلية موحدة، وتدابير واضحة لشرح كيفية تعزيز المشاركة مع المنظمات التي يقوها اللاجئون ومع اللاجئين كأطراف فاعلة في المجتمع المدني، وهو ما يشدّد على حقوق اللاجئين في حشد دعمهم كوكلاء يعتمدون على أنفسهم ويتصرفون في بيئة مرحبة.

التوصيات الموجهة إلى الجهات المانحة:

في ضوء الالتزامات المبيّنة في الصفقة الكبرى ومبادئ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، يُطلب من الجهات المانحة تطوير سياسات أكثر مرونة وتساهلًا تجاه تمويل المنظمات التي يقودها اللاجئون، وذلك عن طريق ما يلي:

- إنشاء تدفقات تمويل موثوقة للمنظمات الإقليمية والمحلية وتوفير القدرة الإدارية على تلقي الأموال وإدارتها؛
- تقدير تنوع المنظمات التي يقودها اللاجئون والاحتياجات التي تساعد في تلبيتها من خلال الحرص على ألا يقتصر الدعم المقدّم للمنظمات التي يقودها اللاجئون على العدد المحدود من المنظمات البارزة في المنطقة. بل يجب على الجهات المانحة أن تطوّر آليات لتحرص على أن يكون التمويل متاحًا أيضًا للمنظمات الأصغر حجمًا؛
- التعرف على بيئات السياسة التقييدية التي تعمل فيها المنظمات التي يقودها اللاجئون، واستكشاف آليات تقديم الدعم إلى المنظمات الأصغر وغير المسجلة؛
- الدعوة إلى تطوير سياسات أكثر تساهلاً تجاه تسجيل المنظمات التي يقودها اللاجئون والأنشطة التي تمارسها جنبًا إلى جنب مع الدول المضيفة في المنطقة.

التوصيات الموجهة إلى المنظمات الإنسانية:

استجابة لالتزام المنظمات الإنسانية غير الحكومية بإضفاء الطابع المحلي على أعمالها ونقل السلطة إلى الجهات الفاعلة الأقرب إلى المجتمعات التي تحتاج إلى مساعدة إنسانية، يُطلب من المنظمات الإنسانية أن تطوّر آلية مبتكرة لدعم هذه المنظمات أثناء تنقلها في بيئات السياسة التقييدية، وذلك من خلال:

- النظر إلى المنظمات الإنسانية الإقليمية باعتبارها شريكًا متساويًا وقيّمة داخل مجتمع الجهات الإنسانية الفاعلة؛
- ضمان المشاركة المتساوية للمنظمات الإقليمية والمحلية في هياكل صنع القرار الإنساني؛
- استكشاف الشراكات مع المنظمات غير المسجلة التي يقودها اللاجئون للمساعدة على توفير هيكل إداري يمكن من خلاله لهذه المنظمات الإقليمية والمحلية الوصول إلى التمويل الخارجي وأشكال الدعم الأخرى؛
- الاعتراف بالخبرة التي تتمتع بها المنظمات التي يقودها اللاجئون والقيمة المحتملة للعلاقات القائمة على مشاركة القدرات، حيث يمكن للمنظمات التي يقودها اللاجئون أن تستفيد من التدريب وتساهم في تقديم رؤية أعمق لاحتياجات اللاجئين والمجتمعات التي يعيشون فيها؛
- الدعوة إلى إحداث تغيير في أطر السياسات الوطنية بما يسمح بتسجيل المنظمات الإقليمية والمحلية وإثبات هوياتها وقدراتها المستقلة.

التوصيات الموجهة إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.
بالنظر إلى التزام المفوضية بضمان مشاركة اللاجئين والتزامات الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، يُطلب من المفوضية ما يلي:

- دعوة الحكومات المضيفة إلى تغيير سياساتها بما يسمح بخلق ظروف أكثر تساهلاً تدعم المنظمات التي يقودها اللاجئون؛
- ضم المنظمات التي يقودها اللاجئون باعتبارها شريكًا كاملًا في هياكل التخطيط ووضع البرامج؛
- التعرف على الأنماط المختلفة للمنظمات التي يقودها اللاجئون وما يمكن أن تقدمه لتلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات ذات الصلة.

التوصيات الموجّهة إلى الباحثين:

بينما ركّز هذا البحث على التأثير الذي تخلفه المنظمات التي يقودها اللاجئون، أوضح أيضًا قيمة البحث التشاركي، بقيادة باحثين أكثر خبرةً بظاهرة الهجرة القسرية. وبالنظر إلى الفوائد الجوهرية التي يمكن استخلاصها من هذا النهج، يُطلب من الباحثين:

- إشراك اللاجئين كأعضاء كاملين في فريق البحث ابتداءً من مرحلة تصميم البحث؛
- الاعتراف بالمساهمات المهمة التي يمكن أن تقدمها المنظمات التي يقودها اللاجئون للبحث، لا سيّما من خلال تحديد احتياجات البحث، وفهم الظروف المحلية، والتنقل في بيئات البحث المعقدة؛
- إنشاء علاقات متبادلة وقائمة على الثقة مع المنظمات التي يقودها اللاجئون والحفاظ عليها، مع الاعتراف بقدرة البحوث على تقديم مساهمات مهمة في دعم انشاء هذه العلاقات المتبادلة، بالإضافة إلى التركيز على الدور المهم وقيمة المساهمة التي من المحتمل أن تقوم به هذه المنظمات التي يقودها اللاجئون.